الإعلام البرلماني: مهامّه وحدوده

د. جوزيف عساف(*)

بين الإعلام والحياة البرلمانيّة علاقة وثيقة، قاسمها المشترك الديمقراطيّة. وهذا عائدٌ إلى طبيعة السلطتين التشريعيّة والإعلاميّة. فالأولى، المنبثقة من الشعب، هي في حاجة دائمة ومستمرّة إلى تأمين التواصل مع منشئها، ووضعه في صورة «الإنجازات» التي تقوم بها، بتكليفٍ مبدئيٍّ منه وبجهدٍ بديلٍ عن جهده... كما أنّ الإعلام، بما هو سلطة رابعة ومعبِّرٌ عن وجدان المجتمع وعقله والحامل مشاكله وطموحاته، في حاجةٍ إلى أن يبقى داخل الحياة البرلمانيّة والتشريعيَّة، على المستويين الخاصّ والعام، أي على مستوى شخصيّة البرلماني بذاتها، كما على مستوى نشاط هذا البرلماني التشريعي والسياسي. وذلك انطلاقاً من أنَّ الرأي العام إنّما ينظر إلى النائب من منظورين: واحدٌ خارجي يتعلَّق بصورته وبقدرته على «الجذب الجماهيري»، اذا جاز التعبير[1]، وثانٍ خارجي يتعلَّق بسلوك هذا النائب ونشاطه التشريعي والسياسي، بما يلبِّي طموحات هذا الرأي العام، ويجدِّد عنده الثقة بمن اختاره صوتاً له وحاملاً حقوقه وملبيًّاً طموحاته، في أقصاها...

الديمقراطيّة ووجوبها

على أنّ هذه العلاقة البديهية والسببيّة بين هاتين السلطتين، لا تأخذ مداها الواسع إلا في ظلِّ الأنظمة العريقة في ديمقراطيّتها كما في حياتها البرلمانيّة، على اعتبار أنّ «الحريّة» تبقى الشرط الأوّل والأساس في منظومة الشروط الأخرى (التي سنأتي على ذكرها لاحقاً)، التي تسمح للإعلامي بأن يعكس فعلاً حقيقة الحياة البرلمانيّة، بما هي سياسة وتشريع واجتماع

(*) أستاذ في كلية الإعلام والتوثيق ـ الجامعة اللبنانية.

(١) هكذا نفهم الحملات الدعائيّة التي يقوم بها المرشحون للإنتخابات النيابيّة أو حتى النواب أنفسهم، من ملصقات وصور وشعارات ومناظرات وغيرها... لجذب الناخبين، أو لشدّ انتباه الرأي العام.

وتنافس، خافت أحياناً وحادّ أحياناً أخرى، على اجتذاب الناخبين وشدّ عصبهم في اتّجاه أو في آخر[٢]...

نستنتج من هذا حقيقةً مبدئيّة وبديهيّة، وهي أنّ الإعلام البرلماني، في ظلّ مقوِّم الحريّة الذي تكلمنا عنه، هو واحدٌ من اثنين: إما إعلامٌ مواكب للحياة البرلمانيّة في «خاصِّها» كما في «عامِّها»، متى استقامت الحياة السياسيّة، وفق مبدأ فصل السلطات، وإما هو إعلام نقديّ أو انتقادي، متى لاحظ خللاً، فرديّاً أو جماعيّاً، في الأداء البرلماني أو في هرميّة السلطات... وهو في الحالتين يبقى، أو هو يجب أن يبقى، بعيداً عن مؤثّرات الترغيب أو الترهيب، على اعتبار أنَّه (أي الإعلام) إنّما ينشط في ظل نظام حرّ، يمكِّن الصحافة من أن تتحرّك في مساحة مفتوحة وغير محكومة بحواجز المنع أو الصدّ أو الإغراء، أو بعيون الرقباء...

وبهذا تغدو العلاقة القويمة والجدليّة، بين البرلمان والإعلام، شرطاً أساسيّاً وواجباً من شروط تحقيق الديمقراطيّة...

بين مرحلتين

ويمكن، تاريخيّاً، الكلام على مرحلتين مرَّ بهما الإعلام البرلماني: المرحلة الأولى تقليديَّة، حيث كان الاعتماد الوحيد على مراسلين تنتدبهم المؤسسة الإعلاميّة لتغطية النشاط البرلماني والتواجد في أروقة البرلمان وقاعاته، والاحتكاك، الشخصي كما السياسي، مع أعضائه، وصولاً إلى نقل المشهد العام للنشاط البرلماني، كما نقل مقرّراته والوقوف عند حدود الجدل والنقاش بين أعضائه والدخول فيهما، إذا اضطرَّ الأمر، وصولاً إلى تقديم صورة شاملة، قدر الإمكان، عن حقيقة ما يدور في أروقة السلطة الأولى... وبهذا المعنى يمكن التحديد والقول إنّ «الإعلام البرلماني»، في أساسه وطبيعته، هو «إعلامٌ متخصِّص» يتطلَّب من الإعلامي درايةً بأصول الحياة البرلمانيّة وقواعدها وطرائق عملها، بما يمكن أن نطلق عليه صفة «الإعلامي البرلماني».

أمَّا المرحلة الثانية، فبدأت مع تطوّر وسائل الإعلام وخروج الإعلام نفسه من الدائرة الضيِّقة المتمثِّلة بمؤسّساته، على اختلاف أنواعها وأشكالها، إلى دائرة أخرى مفتوحة انكسر فيها الإعلام «الأحادي» أو الإعلام المهني (بالمعنى الأكاديمي للكلمة)، حيث فرض الإعلام الجديد نفسه، بعدما داخلته التكنولوجيا وتحوَّل من نموذج «الخاص» إلى نموذج «العام»، فبات باستطاعة كلّ برلماني المبادرة إعلاميّاً، سواء من خلال ما اصطلح على تسميته بـ «الإعلام المجتمعي» Social media (الفايسبوك والتويتر والمدوِّنات...)[٣] ما مكَّن هذا البرلماني من أن يكون على تماسٍّ يوميٍّ مع ناخبيه خصوصاً، ومع المجتمع عموماً، من دون المرور بقنوات الإعلام التقليدي، هذا فضلاً عن أنّ كثيراً من البرلمانات، أو معظمها، أقام له مواقع الكترونيّة يشرف عليها متخصّصون في هذا المجال، تنقل صورته وتُسمع صوته...

على أنّ ثمة إشكاليّة أساس لا بدَّ من طرحها في هذا السياق وهي: هل أنّ الإعلام الجديد والمفتوح وغير القابل للضبط، في تكوينه كما في طبيعته، قادرٌ على أن ينقل

(٢) بهذا يكتسب الاعلام البرلماني بعده السياسي التحليلي إذ لا يعود يقتصر، على ما يتصوَّر البعض، على نقل النشاط البرلماني بالكلمة أو بالصوت أو بالصورة، بل يتعدّاه إلى أن يصبح اعلاماً سياسيّاً بامتياز.

(٣) نلاحظ في الآونة الاخيرة دخول «التويتر» خصوصاً على خطّ العمل السياسي بشكل عام، ومنه العمل البرلماني، اذ أصبح لكلّ سياسيٍّ حسابه على «التويتر» يعكس فيه آراءه ومواقفه من القضايا السياسيّة أو الاجتماعيّة المطروحة...

حقيقة النشاط البرلماني، وعكسها للرأي العام كما هي، أو كما يجب أن تكون؟ وهل يمكن للبرلماني، مهما تجرَّد وصدقَ وشفَّ، أن يرسم لنفسه صورةً بعيدةً، كثيراً أو قليلاً، عن التزويق والتجميل والدعاية؟ ولأنَّ الإجابة، في ايجابيّتها القصوى، تبقى عرضةً للشك، ينبغي التشديد مرةً أخرى وجديدة على دور الإعلام البرلماني، المخوَّل وحده أن يقوِّم العلاقة بين الحياة البرلمانيّة والحياة العامة، وأن يقيم التوازن الدقيق واللازم بين ما هو واجبٌ على البرلماني وما هو حقٌّ للناس، والعكس صحيح...

واستطراداً، ينبغي التشديد على دور الإعلام التقليدي المتخصِّص، ليس على مستوى الإعلام البرلماني وحسب، بل وفي شتى مجالات الحياة السياسيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة والثقافيّة، إذ لا أحد يمكنه إنكار حقيقة أنَّ الإعلام الجديد، بكلِّ إبهاره ومغرياته وإمكاناته التقنيّة الواسعة، لم يستطع، أقلّه حتى اليوم، من تجاوز الاستنساب والمزاج والخطاب الذاتي، وأنَّه لا يزال هناك قطاعٌ اسمه «قطاع الإعلام» وسلطة رابعة اسمها «الإعلام»...

الإعلام البرلماني: مهامه وحدود عمله

إنطلاقاً من التسليم المبدئي بدور الإعلام البرلماني وضرورته، وبغضِّ النظر عن تقنيات التعامل الإعلامي لمؤسسةٍ إعلاميةٍ أو لأخرى، يمكن تحديد مهام «الإعلام البرلماني» بالآتي:

ـ مواكبة عمل البرلمان وتغطيته بشكلٍ دائم ويومي، إذا لزم الأمر، سواء في الجلسات العامة أو في اجتماعات اللجان، ونقل الصورة بكلّ تفاصيلها إلى المواطنين.

ـ مراقبة الأداء البرلماني وتقييم العمل التشريعي في التصدّي لمشاكل المجتمع، القائمة أو المتوقّعة، ومحاولة معالجتها.

ـ تأمين التواصل الصحيح واللازم بين البرلمانيين والمواطنين، بما يمكِّن من إعادة تقييم العمل البرلماني من قِبَل الرأي العام، وإعادة تشكيل الوعي السياسي الجماهيري.

ـ تأمين مساحة الحوار والنقاش بين القوى والتكتُّلات النيابية، بما يفسح في المجال للمقارنة والمفاضلة، وبالتالي إعادة ترتيب الأولويّات السياسيّة والإجتماعيّة.

ـ نقد الأداء البرلماني، متى لاحظ فيه تقصيراً في مسألةٍ، أو اعوجاجاً في المسار العام، بما يضع الرأي العام في الصورة الحقيقيّة والواقعيّة لهذا الأداء.

ـ تحفيز الأداء البرلماني بشكلٍ دائم، حتى ولو كان في حالته الفضلى، على قاعدة البحث الدائم عن الأفضل والأمثل، وهذا من صلب مهام الإعلام بشكلٍ عام.

ـ مواكبة التحضير للإنتخابات النيابيّة، من ضمن القوانين والأصول المرعيَّة الإجراء، وتغطية العملية الإنتخابيّة بصدقٍ وأمانة، بعيداً عن الانحياز والدعاية والترويج، سواء لأسباب عقائدية أو ماديّة، بما يمكِّن الناخبين من اختيار مرشّحهم وفق البرامج الإنتخابية الخاصّة بكلّ مرشح أو بكلّ لائحة(٤).

هذه المهام المنوطة بالإعلام البرلماني، تبقى، رغم أنَّها تشكِّل قاعدةً عامةً لهذا الإعلام في ظلِّ الأنظمة الديمقراطية، «خاضعة» لمبدأ النسبيّة، الذي تخضع له الديمقراطيّة نفسها، بالنظر إلى الأنظمة التي تطبِّقها ومدى تجذّرها أو حداثتها فيها. لهذا فإنَّ الإعلام البرلماني، كسواه من أنواع الإعلام المتخصِّص، يكتسب

(٤) ثمة جدل دائم يبرز في كل مرحلة استعداد للإنتخابات النيابيّة في لبنان، حول الحملات الإنتخابيّة، وحدود المسموح والممنوع فيها، مع ما يداخل هذا من اعتبارات ماديّة وسياسيّة وإعلاميّة...

صعوبته أو سهولته، بساطته أو تعقيده، من خلال النظام الذي يعمل فيه. ولسنا في حاجةٍ هنا، إلى التنويه بأنَّ أيّ إعلام لا يمكن له أن يكون ناشطاً وفاعلاً ومؤثراً، في ظلِّ الأنظمة غير الديمقراطية، حيث يكون في خدمة السلطة أو مقموعاً منها، بما لا يُبقي منه إلا الإسم...

مبدأ الحياديّة والأخلاق الإعلاميّة

على أنّه، وأمام الحقوق التي يتمتَّع بها الإعلام البرلماني، والتي تتلخَّص بالمهام التي أشرنا إليها، ثمة واجبات عليه الالتزام بها، ليس أقلَّها الحياديّة، والتوازن، والأخلاق الإعلاميّة، التي تحتِّم عليه الصمود أمام المغريات، التي لا بدَّ أن يتعرَّض لها في موقفٍ أو في آخر، وعلى المستويين المادي والمعنوي، أو أمام محاولات المنع، التي قد تكتسب بدورها أشكالاً شتى، مباشرة أحياناً وغير مباشرة أحياناً أخرى، أو حتى التحزّب، أو الميل الشخصي، الذي قد يدفع بالإعلامي إلى الوقوع في الذاتيّة، وقائع واستنتاجات... وهنا تلعب المؤسّسة الإعلاميّة دورها في الرقابة، لناحية التكافؤ في تغطية نشاط البرلمانيين، بحيث لا يكون هناك إبرازٌ هنا وتعتيم هناك، لسببٍ أو لآخر، وعلى مستويي البرلماني نفسه، كما على مستوى التكتّلات النيابيّة. وتتّخذ هذه المعايير، كما الرقابة، أهميّتها من كون البرلماني خصوصاً، والحياة البرلمانيّة عموماً، هي الأقرب إلى الرأي العام والألصق به، لأنّها في صلب اختياراته واهتماماته وطموحاته...

إنَّ مبدأ الحياديّة والالتزام بالأخلاق الإعلاميّة شرطان واجبان لنجاح الإعلامي البرلماني في أدائه، ومتى أخلَّ بواحدٍ منهما، أصبح أسير سلطةٍ أخرى ودخل في لعبة الترويج، في أقصى الحالات، أو الصمت، في أدناها... وبالتالي تحوَّل تابعاً وغير قادرٍ على لعب دوره الأساسي في التقييم والنقد وتحسين الأداء، وليس من إعلام حاد عن هذه المبادىء إلا وأصبح خارج المهنةً وخارج التاريخ...